

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْفَفُوهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيَكُنَّ هُنَّ مِنْ دِيَنِهِمُ الَّذِي أَرْتَقُنَّ لَهُمْ وَلَيَكُنُّهُمْ مِنْ بَعْدِ حَوْفِهِمْ أَمَّا يَعْبُدُونَ فَلَا يُشْرِكُونَ بِإِيمَانِهِمْ وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّافِرُونَ

بيان صحفي

أوروبا تسابق الزمن لنهب ثروات تونس الطافية

لم يمض شهر على توقيع تونس مذكرة تفاهم حول "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" مع الاتحاد الأوروبي، حتى تم الإعلان سريعاً عن حصولها على أكثر من ٣٠٠ مليون يورو من المفوضية الأوروبية لدعم تمويل مشروع ربط كهربائي بين تونس وإيطاليا، وتحديداً بين منزل تميم وصقلية. حيث وقعت الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تشغيل الكهرباء الإيطالية "تيرنا" يوم ٢٠٢٣/٠٨/٠٨، اتفاقية منحة مع المفوضية الأوروبية بقيمة ٣٠٧ مليون يورو لدعم تمويل تهيئة البنية التحتية لهذا المشروع، وهو المبلغ المضاف إلى مساهمة إيطالية في المشروع قيمتها ٢٧٠ مليون يورو، في حين اضطرت تونس لاقتراض حوالي ٢٥٠ مليون يورو من البنك الدولي بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/٢٢ من أجل التسريع في بناء تونس محطة التحويل الكهربائي، فضلاً عن اقتراض ٣٠٠ مليون يورو من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من أجل إعادة هيكلة الشركة التونسية للكهرباء، في وقت تتشكل فيه البلاد من أزمة مالية واقتصادية خانقة، يدفع ضريبتها أهل البلد من أقواتها وأرزاقها، بل يُطلب منهم مزيد التقشف والصبر على سوء تصرف هذا النظام الفاسد.

وقد أوضح الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز، هشام عنان، أن "هذا الاتفاق يمثل خطوة استراتيجية لتفعيل جسر طاقة حقيقي بين أوروبا وشمال أفريقيا".

وفي هذا الخصوص، يهمنا في المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس، أن نبين للرأي العام ما يلي:
أولاً: لقد سبق وحذرنا من مسألة ربط تونس بأوروبا في مجال الطاقة وقلنا إنه شر مستطير، وأنه لا يعني إلا مزيداً من التهب والسيطرة، ومزيداً من التبعية والذلة، وها نحن نرى أن النظام ماض في تأميم الطاقة للسيد الأوروبي دون أدنى اكتتراث لمصير شعب تم إثقال كاهله بالديون.

ثانياً: لقد قلنا أيضاً إن الغاية من ربط شمال أفريقيا بأوروبا في مجال الطاقة، هو السيطرة على منابع الطاقة المتعددة ومصادرها، بحيث تكون أوروبا هي المتحكم فيها بعد سيطرتها ونهبها للطاقة الأحفورية، وأنه لن يكون من نصيب تونس إلا تسخير اليد العاملة الرخيصة وتوفير بنية تحتية لأوروبا يتحمل التونسيون كلفتها أضعافاً مضاعفة عن طريق القروض المهلكة التي تفاقم العجز والفقر والتبعية، فإلى متى سيستمر هذا النظام في المكابرة وانتهاج سياسة الهروب إلى الأمام، فيغمض عينيه عن كل هذه الحقائق السياسية الساطعة؟!

ثالثاً: إن هذا التمسي الذي تنتجه الحكومات المتعاقبة إرضاء للسيد الأوروبي، يُسقط في الماء كل خطابات التقني بالسيادة وكل شعارات التعميل على الذات، إذ الأصل هو السيادة المطلقة على الصناعات الحيوية (ومنها الطاقة) إنتاجاً وتسويقاً، لا ربطها بالشركات الرأسمالية الاستعمارية وإثقال كاهل البلاد بالديون من أجل عيون المستعمر الأوروبي، الذي لا ينظر إلى تونس إلا كخزان طاغي، يستفيد اليوم من شمسها وهوائها كما استفاد بالأمس ولا زال من غازها وبنروتها، و يجعل من حكامها خدماً لمصالحه وحراساً لحدوده البحرية.

رابعاً: لقد بات واضحاً أن تونس ستظل محظوظة أنظار الأوروبيين، لأنها مصدر للطاقة الأولية والبديلة فحسب، بل لأنها أقرب نقطة لربطها بالقارنة العجوز بأقل التكاليف، وعليه فلا سبيل لانتعاق تونس من ربيقة الاستعمار، ورفض كل أشكال التبعية، إلا بدولة ذات شوكة وهيبة تستند في قراراتها وسياساتها وقوانينها إلى الإسلام، حيث السيادة للشرع والسلطان للأمة.

ختاماً، إننا في المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس، ندعو جميع المخلصين، ونخص في هذا المقام أهل القوة والمنعة وأهل الفكر والرأي، أن يتحملوا مسؤولية نصرة الإسلام والمسلمين وتحرير البلاد من الهيمنة الغربية وأدواتها المحلية، وذلك بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي ستتحرر البلاد والعباد، وتعيد للمسلمين ثرواتهم من المعادن ومصادر الطاقة وغيرها التي جعلها الله ملكية عامة للمسلمين. قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ؛ فِي الْكَلَّ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ».

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس